

## «داو» تقيم يوماً مفتوحاً في مكتبها الجديد

أقامت شركة داو للكيمياويات يوماً مفتوحاً للالتقاء والتعارف في مكاتبها بالكويت، وذلك احتفالاً بافتتاح مكتبها التمثيلي الجديد. وشهد الحدث، الذي يعد أول يوم مفتوح تقيمه الشركة، حضوراً كبيراً استقبلت خلاله أكثر من 150 ضيفاً رفيع المستوى، بمن فيهم سفراء ورجال أعمال وممثلون عن المؤسسات الحكومية. وكان في استضافة الحضور، الذين أعربوا عن خالص تهانئهم وأمنياتهم الكبيرة بالتوفيق للشركة، كل من نائب رئيس شركة داو للتطوير المؤسسي في الكويت ورئيس «داو» في الشرق الأوسط ماركوس ويلدي، والمدير العام للشركة في الكويت وجمال عتال، وحضر الحدث ممثلون عن مختلف الهيئات الحكومية وكبرى مؤسسات

القطاع الملوك للدولة، كان من بينهم شخصيات بارزة من القطاع الخاص، بالإضافة إلى السفيرة الأميركية في الكويت ديبورا جونز، والسفير النمساوي ماريان وربا، وذلك للمشاركة في هذه المناسبة المهمة التي تعلن بداية عهد جديد من حضور داو في الكويت. وبهذه المناسبة، قال المدير العام لشركة داو في الكويت جمال عتال: «لقد كان من دواعي سرورنا وفخرنا أن نرحب بضيوفنا الكرام في المكتب الجديد لشركة داو في الكويت، حيث أسهموا من خلال حضورهم الكريم في إطلاق هذا المكتب الجديد، وإننا نتطلع إلى هذه المرحلة المهمة من تاريخ العلاقة المشتركة بين الشركة والكويت، ودفع عجلة نمو أعمالنا من خلال حضورنا على أرض الواقع».

## أدنى قيمة تداول للبورصة على الإطلاق منذ التحرير وفقاً للقيمة السوقية

تقرير البورصة اليومي



بورصة بلا راع (قاسم باشا)

قياساً بالقيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية البالغة 32 مليار دينار، فإن قيمة تداولات البورصة أمس تعد الأدنى على الإطلاق منذ عودة البورصة للتداول عقب تحرير الكويت، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول أسباب التراجع الحاد للسيولة الموجهة للسوق، والتي تعتبر معروفة للجميع إلا أن آلية معالجة هذه الأسباب بيد الحكومة الحاضر الغائب وأيضا مجلس الأمة الذي يتجاهل بشكل واضح المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص بعد أن لعب دوراً أساسياً في استنفالها، كذلك مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الذي يتعامل مع الأحداث وكان قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية قرآن منزل لا يجمع الجبهات التي سيطبق عليها القانون باهمية ادخال تعديلات جوهرية على القانون، الأمر الذي أوجد مشاكل بين هيئة أسواق وإدارة البورصة والشركات المدرجة وشركات الوساطة والبنك المركزي انعكست بشكل واضح على مجريات التداول منذ بدأ تطبيق القانون، والتي وصلت لذروتها أمس من خلال الإجماع الواضح للسيولة المالية الموجهة للسوق، حيث يتوقع استمرارها في المدى المنظور في ظل استفحال هذه المشاكل والمخاوف من النتائج المالية للشركات المدرجة لفترة النصف الأول من العام الحالي، بالإضافة إلى الخلافات المتواصلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على قضايا يغلب عليها طابع المصالح الشخصية. وقد انخفض المؤشر العام للبورصة 23,6 نقطة ليغلق على 6313,3 نقطة بانخفاض نسبته 0,37٪. كذلك انخفض المؤشر الوزني 1,74 نقطة ليغلق على 440,80 نقطة بانخفاض نسبته 0,39٪. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 55 مليون سهم نفذت من خلال 1097 صفقة قيمتها 8,1 ملايين دينار. وجرى التداول على أسهم 89 شركة من أصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت

صناديق ومحافظ مالية تابعة للمؤسسات والهيئات الحكومية والشركات بشكل مدمر وإدارة السوق والفعاليات الاقتصادية من جهة أخرى لا بد أن توصل البورصة للوضع المتدهور الذي نشهده حالياً. وأضاف أن الأمراض والمشاكل المتراكمة في السوق سواء ما قبل الأزمة العالمية أو بعدها دفعت البورصة للوصول إلى هذا الوضع المتدهور. فمُنذ بداية الأزمة حرص مجلس الأمة على عدم تحميل المال العام أعباء إنقاذ القطاع الخاص ما جعل الكويت الدولة شبه الوحيدة خليجياً بل عالمياً التي لم تقدم دعماً لإنقاذ القطاع الخاص في الوقت الذي ضخت فيه العديد من الدول المبادرات لإنقاذ اقتصادها سواء بشكل مباشر عبر شراء الأصول أو بشكل غير مباشر عبر الإنفاق في المشاريع التنموية في الوقت الذي لم تتمكن فيه الحكومة الكويتية من انفاق 4 مليارات دينار من ميزانية الإنفاق الرأسمالي لعام 2010 التي بلغت نحو 12 مليار دينار. وقال أن الأسوأ في هذا الأمر أن الخلافات السياسية المتواصلة دفعت المسؤول عن ملف التنمية للاستقالة، فرغم أن مشاريع التنمية كانت تسير بسرعة السحفاة إلا أنه في ظل هذه التطورات يتوقع أن تتجمد. وأضاف أن الأسوأ في الأمر أنه لا توجد بوادر لمعالجة الأوضاع التي تشهدها القاعدة الاقتصادية في البلاد، وما يؤكد ذلك الأزمات التي يواجهها القطاع الخاص والتي انعكست بالتعبئة على الضعف الواضح في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 0,5٪ في العام الماضي، والتي تعد الأدنى قياساً بالدول الخليجية. إن أزمة البورصة سوف تتفاقم وتزيف أموال المواطنين سوف يستمر دون أي بوادر من الجهات الحكومية لوقفه. وقد استحوذت قيمة تداول أسهم 10 شركات على 51,5٪ من القيمة الإجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 89 شركة.



أرقام ومؤشرات

10

شركات استحوذت قيمة تداولها البالغة 4,2 ملايين دينار على 51,5٪ من القيمة الإجمالية

55

مليون سهم تم تداولها بقيمة 8,1 ملايين دينار.

1.2

مليون دينار قيمة تداول سهم زين والتي تمثل 14,8٪ من القيمة الإجمالية.

6

قطاعات تراجعت مؤشراتنا أعلاها قطاع الخدمات بمقدار 43,7 نقطة، تلاه قطاع الاستثمار بمقدار 27,8 نقطة، تلاه قطاع الشركات غير الكويتية بمقدار 22,1 نقطة.

تدمير البورصة من المسؤول عما يحدث للبورصة من تدمير لها ولأغلب الشركات المدرجة فيها؟ ففي حديث هاتفي مع رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التي لها استثمارات ضخمة في البورصة، قال أن الكويت لو تعافت مع مجموعة من الخبراء العالميين وطلب منهم أن يضعوا وينفذوا استراتيجية هدفها الوحيد تدمير البورصة، فلن يتمكنوا من وضع استراتيجية أفضل مما نشاهده حالياً في البورصة التي تعد تاريخياً القنطرة الاستثمارية الثانية بعد العقار للاستثمار أمام المواطنين. وقال أن الصراع المحتدم بين هيئة أسواق المال وقراراتها التي انعكست على جميع العاملين والمستثمرين من

• هشام ابوشادي

## إعلان من شركة دار الاستثمار

### استلام إقرارات الدين

يسر شركة دار الاستثمار ش.م.ك (مقفلة) دعوة البنوك والمستثمرين الدائنين في الشركة لاستلام إقرارات الدين المذيلة بالصيغة التنفيذية وفقاً لحكم المحكمة المختصة بإعادة هيكلة الشركات بالتصديق على خطة إعادة هيكلة التزامات الشركة.

يرجى من البنوك والمستثمرين الدائنين مراجعة مقر الشركة الكائن في الشرق، شارع الشهداء، برج الراجية، الدور 31، من الساعة 8:30 صباحاً حتى الساعة 2:30 بعد الظهر. لاستلام الإقرار الخاص بكل دائن، على أن يكون هناك تفويض باستلام الإقرار موقع من الممثل القانوني لكل دائن.

دار الاستثمار  
Investment Dar



## الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات

طلب إبداء رغبة مشروع المدن العمالية فرصة استثمارية

يعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات وبالتعاون مع بلدية الكويت عن رغبته في دعوة الجهات المتخصصة للتقدم بطلب إبداء الرغبة للاستثمار في مشروع المدن العمالية وذلك وفقاً للقانون رقم (40) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية أو أكثر تتولى وفقاً لنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة القيام بتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مدن للعمال.

حيث تهدف الدولة من خلال هذا المشروع الارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية وتوفير بيئة صحية بمعايير عالمية لذوي الدخل المتدني.

تقع المدينة العمالية في جنوب الجهراء على امتداد الدائري السادس، بمساحة 1.015.000 م<sup>2</sup> وبطاقة استيعابية تصل إلى 20 ألف عامل، يحتوي المشروع على وحدات سكنية والخدمات الرئيسية (البنية التحتية - الخدمات الصحية - الخدمات الأمنية - الخدمات التجارية - ... الخ)، حددت فترة التعاقد مع بلدية الكويت في هذا المشروع بـ 40 عاماً تبدأ من تاريخ توقيع العقد مع المستثمر.

فعلى جميع الجهات المتخصصة والراغبة بالمشاركة في المشروع تحميل طلب إبداء الرغبة ومذكرة البيانات الخاصة بالمشروع من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز الفني:

<http://www.ptb.gov.kw/procurement.phpw>

على أن يتم تقديم الطلب في موعد أقصاه يوم الاثنين الموافق 22 أغسطس 2011

الساعة 12 ظهراً عبر البريد الإلكتروني

[lcproject@ptb.gov.kw](mailto:lcproject@ptb.gov.kw)

هذا وسيتم في المرحلة المقبلة الإعلان عن طلب التقدم لشراء مستندات التأهيل للتحالفات والشركات الراغبة في الاستثمار بالمشروع.

- يحتفظ الجهاز الفني بحقه في تعديل أو إلغاء الفرصة الاستثمارية موضوع هذا الإعلان دون بيان الأسباب ودون أدنى مسؤولية.



## الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات

إعلان إبداء رغبة مشروع تأهيل و بناء مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل

يعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة عن دعوة الشركات المختصة للتقدم بطلب إبداء الرغبة للاستثمار بمشروع تأهيل و بناء مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل وذلك بنظام التمويل والتصميم والبناء والتشغيل والتحويل وفي ضوء أحكام القانون رقم (7) لسنة 2008.

يهدف هذا المشروع إلى توفير مركز متميز لخدمات العلاج الطبيعي والتأهيل في دولة الكويت وفقاً لأفضل وأحدث المعايير العالمية.

حددت فترة الاستثمار مع وزارة الصحة العامة في هذا المشروع بـ 25 عاماً بالإضافة إلى سنتين لتصميم و بناء المستشفى والمنشآت المرتبطة به، بسعة تقريبية تبلغ 500 سرير وذلك في موقع مستشفى الطب الطبيعي القائم في منطقة الأندلس البالغة مساحته حوالي 217.800 متر مربع.

على جميع الجهات المتخصصة والراغبة في المشاركة في المشروع تحميل طلب إبداء الرغبة ومذكرة البيانات الخاصة بالمشروع من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز الفني للمشروعات التنموية والمبادرات

<http://www.ptb.gov.kw/en/procurement.php>

على أن يتم تقديم الطلب في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 18 أغسطس 2011

الساعة 12 ظهراً عبر البريد الإلكتروني التالي

[prhproject@ptb.gov.kw](mailto:prhproject@ptb.gov.kw)

وسيتم في المرحلة المقبلة الإعلان عن طلب التقدم لشراء مستندات التأهيل للتحالفات والشركات الراغبة في الاستثمار بالمشروع.

- يحتفظ الجهاز الفني بحقه في تعديل أو إلغاء الفرصة الاستثمارية موضوع هذا الإعلان دون بيان الأسباب ودون أدنى مسؤولية.